

آليات تغيير اتجاه السياسة المالية في الجزائر من المسائرة إلى المعاكسة للتقلبات الدورية

Mechanisms for changing the direction of fiscal policy in Algeria from pro-cyclical to counter-cyclical

العالية فتاح^{1*}، براهم بلقلا²¹ جامعة حسينة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية، l.fettah81@univ-chlef.dz² جامعة حسينة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية، b.belkella@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/01/01

تاريخ القبول: 2024/09/29

تاريخ الإرسال: 2024/07/18

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تفسير ظاهرة دورية السياسة المالية بشكل عام وإسقاط ذلك على حالة الجزائر مع محاولة إيجاد آليات لتغيير اتجاهها، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب هذه الدورية تعود إلى الإفراط في الإنفاق أوقات انتعاش أسعار النفط في ظل الضعف المؤسسي، وصعوبة الوصول إلى التمويل أوقات انخفاض أسعار النفط بسبب ضعف السوق المالي المحلي واستبعاد الدين الخارجي، ولجعل السياسة المالية معاكسة للتقلبات الدورية في الجزائر نرى أنه من الضروري تصميم قاعدة مالية صارمة لتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية، مع تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتبني الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا العالية.

الكلمات المفتاحية: المسائرة للتقلبات الدورية، المعاكسة للتقلبات الدورية، أسعار النفط، قاعدة مالية، التنوع الاقتصادي.

تصنيف JEL: E3، E6

Abstract :

This research paper aims to explain the phenomenon of fiscal policy cyclicity in general and project this onto the case of Algeria while trying to find mechanisms to change its direction, using the deductive approach. The study concluded that the causes of this cyclicity are due to excessive spending during times of oil price recovery in light of institutional weakness and the difficulty of Access to financing in times of low oil prices due to the weakness of the local financial market and the exclusion of external debt, and to make the financial policy counter-cyclical in Algeria. We believe that it is necessary to design a strict financial base to achieve financial discipline and financial sustainability, while activating the economic diversification policy by attracting foreign direct investment and adopting the existing economy. On knowledge and high technology.

Keywords: pro-cyclical; counter-cyclical; oil prices; financial base; economic diversification.

Jel Classification Codes : E3, E6

توطئة (مقدمة):

انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية منذ الاستقلال إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية للنمو خارج المخططات الرباعية و الخماسية، واعتمادها المفرط على قطاع المحروقات بسبب افتقارها للتنوع مما جعل هذه السياسات ضحية للتقلبات في أسعار النفط، ففي أوقات الانتعاش ترتفع حجم الإيرادات ويزداد ضغط الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والدعم الاجتماعي، وفي أوقات الركود ينخفض الإنفاق لانخفاض الإيرادات ويزداد حجم الدين العام.

وللحد من هذه التقلبات يستدعي اتخاذ الجزائر سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية كهدف، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة وأنها لم تستطع تقوية سياستها المالية في أوقات البسر المالي على الرغم من إنشائها صندوق ضبط الإيرادات لامتصاص فائض الإيرادات النفطية واستخدامها في ضمان استقرار موازنة الدولة، غير أن هذا الأخير أصبح هو الآخر ضحية لهذه التقلبات بسبب ضعف مالياتها العامة، على الرغم من نجاح هذه الصناديق في الكثير من الدول المصدرة للسلع الأساسية التي أصبحت نماذج رائدة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للجزائر تغيير اتجاه سياستها المالية من المسيرة إلى المعاكسة للتقلبات الدورية؟

الفرضيات: وللإجابة على هذا التساؤل نقترح الفرضيات التالية:

- يعود سبب دورية السياسة المالية في الجزائر إلى الإفراط في الإنفاق أوقات الانتعاش ضمن بيئة مؤسسية ضعيفة كانت عاملا مساعدا على بروز الفساد، وصعوبة الحصول على التمويل أوقات الركود في ظل سوق مالية محلية ضيقة وديون خارجية مستبعدة.
- يمكن للجزائر كسر هذه الدورية بتصميم قاعدة مالية واضحة وصارمة على المدى المتوسط والبعيد بمستوى عال من الكفاءة في ظل جودة مؤسسية واقتصاد متنوع.

أهمية الدراسة: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال أهمية السياسة المالية المضادة للتقلبات الدورية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع حتمية إيجاد الحلول للتخفيف من حدة الأزمات نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي.

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى إبراز ارتباط تقلبات أسعار النفط بالسلوك الدوري للإنفاق العام، و تحليل أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر مع استعراض بعض الحلول والآليات الممكنة لكسر هذه الدورية.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع وبغية تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات الوصف والتحليل من خلال تفسير دورية السياسة المالية بشكل عام، وتحليل أسبابها في الجزائر مع محاولة إيجاد آليات لتغيير اتجاهها.

الدراسات السابقة:

-دراسة شكوري، شبي، بن بوزيان (2012) "استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول: دورية السياسة المالية في الجزائر": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استجابة السياسة الإنفاقية في الجزائر لتقلبات أسعار البترول، ومن أجل ذلك تم تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط موجب بين المتغيرين ووجود علاقة تكامل متزامن بينهما، مما يثبت دورية السياسة المالية في الجزائر، ومن خلال التحليل تبين أن النفقات العامة والإيرادات العامة في الفترة 1975-2007 تميزت بعدم الاستقرار نتيجة الارتباط القوي بين عائدات المحروقات والإيرادات العامة التي أدت إلى عدم استقرار السياسة الإنفاقية في الجزائر، كما أدت دورية السياسة المالية إلى عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وتراجع النمو الاقتصادي لاسيما عند انخفاض أسعار البترول لفترة أطول.

-دراسة بن رمضان أنيسة (2015) "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر": هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تطايير أسعار البترول على السياسة المالية وأسباب دورية السياسة المالية في الجزائر، بتحليل البيانات السنوية خلال الفترة 1970-2014، وخلصت الدراسة التطبيقية إلى أن ضعف المؤشرات المؤسسية من أسباب دورية السياسة المالية التي أثرت سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة الموارد في حد ذاتها.

-دراسة عبد الحميد مرغيت (2018) " دور سياسة المالية العامة في مجابهة تقلبات الدورة الاقتصادية -تجربة الشيلي-: الهدف من هذه الدراسة هو التعمق في فهم آلية عمل السياسة المالية المعاكسة للتقلبات الدورية في التخفيف من حدة تقلبات الاقتصاد الكلي في الدول الربية، مع دراسة حالة الشيلي المصدرة لسلعة أساسية (النحاس)، وذلك من خلال التطرق إلى المؤشرات الدالة على نجاح السياسة المالية المعاكسة للتقلبات الدورية في الشيلي، وخلصت الدراسة إلى أن هذه الدولة استطاعت أن تجعل سياستها المالية معاكسة لتقلبات الدورة الاقتصادية من خلال اعتمادها قاعدة الرصيد الهيكلي بتحديد هدف ثابت لرصيد الموازنة العامة، مع تأسيس صندوقين للثروة السيادية أحدهما للدخار والآخر لتحقيق الاستقرار من أجل ترسيخ تنفيذ هذه القاعدة.

1. دورية السياسة المالية في الجزائر

1.1. مفهوم دورية السياسة المالية:

يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات للسياسة المالية: (kaminsky, Reinhart, and Végh, 2004, pp. 4-8) و (Alesina, Tabellini, 2005, p. 1)

- **السياسة المالية المسيرة للتقلبات الدورية:** وهي الحالة التي تكون فيها السياسة المالية توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات العصبية، أي يرتفع الإنفاق (تنخفض الضرائب) في فترات الازدهار وينخفض الإنفاق (ترتفع الضرائب) في فترات الركود، حيث تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدورة الاقتصادية طردية (معامل الارتباط بين الإنفاق العام الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون موجبا).
- **السياسة المالية المعاكسة للتقلبات الدورية:** وهي الحالة التي تكون فيها السياسة المالية توسعية في الأوقات السيئة وانكماشية في الأوقات الجيدة، أي يرتفع الإنفاق (تنخفض الضرائب) في فترات الركود وينخفض الإنفاق (ترتفع الضرائب) في فترات الازدهار، حيث تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدورة الاقتصادية عكسية (معامل الارتباط بين الإنفاق العام الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون سالبا).
- **السياسة المالية المستقرة (المتعادلة):** في هذه الحالة يكون الإنفاق الحكومي ثابتا ومعدلات الضرائب ثابتة على مدار الدورة الاقتصادية، أي ليس هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والدورة الاقتصادية (معامل الارتباط بين الإنفاق العام الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون معدوما).

وفي دراسة قام بها (Talvi, Végh, 2005) لعينة 56 دولة منها 20 دولة صناعية و36 دولة نامية ونماتيا مع الدراسات السابقة وجد أن البلدان النامية كمجموعة هي أكثر مسيرة للدورات الاقتصادية منها في البلدان الصناعية، وأكد (Coutinho et al, 2022) أن السياسة المالية في البلدان المعتمدة على الموارد لا تميل إلى أن تكون مسيرة للاتجاهات الدورية فحسب، بل مسيرة للاتجاهات الدورية بشدة. وهذه السياسة المسيرة يُنظر إليها عموما أنها تزيد من تقلب الاقتصاد الكلي، وتقلل من الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، وتعيق النمو، وتضر بالفقراء، إذا لم يتم تعويض التوسع في الأوقات الجيدة بشكل كامل في الأوقات العصبية فقد يؤدي إلى عجز كبير الذي يؤدي إلى عدم استدامة الديون والتخلف عن السداد في نهاية المطاف (Manassé, 2006, p. 4).

وتم تفسير السياسة المالية المسيرة للاتجاهات الدورية بالدوافع السياسية على أساس أن الناخبين العقلانيين لا يتقنون في الحكومات الفاسدة، عندما يدرك الناخبون أن صدمة الدخل الإيجابية قد أصابت الاقتصاد، فإنهم سيطلبون بضرائب أقل ومزيد من الاستهلاك في هذه الأوقات لأنهم يخشون أن تضع الموارد الإضافية المتاحة في نفقات غير منتجة، ولمواجهة هذه المطالب المسيرة للدورة الاقتصادية من قبل الناخبين، لا تقوم الحكومات بتكديس الاحتياطات في الأوقات الجيدة، بل على العكس من ذلك فهي تتحمل ديونا كبيرة، وعند ملاحظة انخفاض الناتج سيكون الناخبون على استعداد لقبول ضرائب أعلى واستهلاك أقل، وينخفض الاقتراض الحكومي في الأوقات السيئة (Alesina, Tabellini, 2005, p. 28)

من الصعب تجنب السياسة المالية المسيرة للاتجاهات الدورية بسبب قيود الاقتراض في الأوقات الصعبة نظرا لأن العديد من الدول النامية لديها وصول محدود إلى أسواق الائتمان الدولية، لأن التصنيف الائتماني لديونها السيادية تميل إلى أن تكون سيئة في الأوقات العصبية وبالتالي احتمال التخلف عن السداد يكون مرتفع، حيث يؤدي افتقار الوصول إلى هذه الأسواق أثناء الركود إلى تقليص الحكومة للإنفاق ورفع الضرائب (Aizenman et al, 2007, p. 04) و (kaminsky, Reinhart, and Végh, 2004, pp. 22-23)

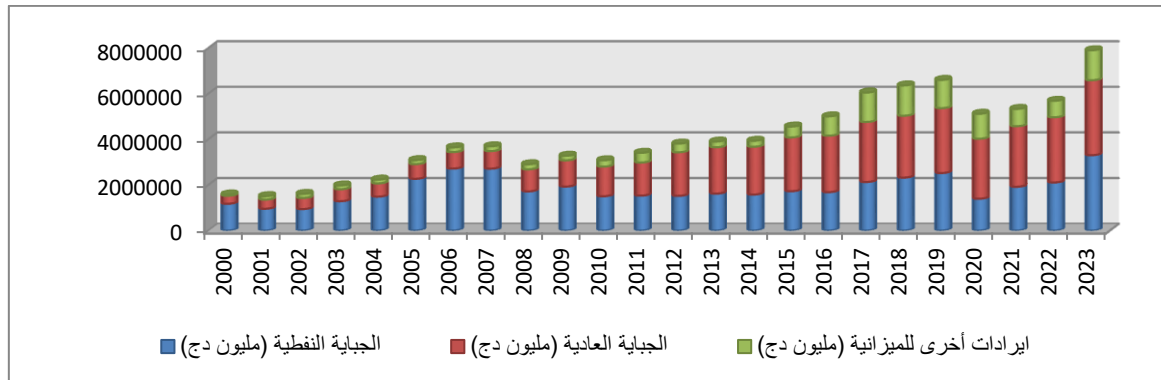
كما يمكن أن يساعد الإفراط في التفاؤل في التوقعات خاصة أثناء فترات الازدهار في تفسير الإنفاق المالي المفرط، والفشل في تحقيق الفوائض خلال فترات ارتفاع الإنتاج، لذا يجب التركيز على الحد من التحيز المفرط في التفاؤل كآلية لتخفيف التقلبات الدورية (Avellan, Vuletin, 2015, p. 194)

و لطالما ارتبط مفهوم دورية السياسة المالية بمصطلح وفرة الموارد والعلّة الهولندية، فتوفر مورد طبيعي كالنفط مثلا لدولة ما يؤدي إلى زيادة صادراتها منه في الأسواق العالمية، وزيادة إيراداتها الذي يرفع من قيمة عملتها المحلية نتيجة لزيادة الطلب على الصادرات من النفط، لكن هذا التزايد في الإيرادات يؤثر سلبا على باقي الصادرات غير النفطية وجعلها أقل تنافسية في الأسواق العالمية نتيجة للتوسع في القطاع النفطي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي (Corden, Neary, 1982)، وهذا التراجع في القطاعات غير النفطية يجعل الاقتصاد أقل تنوعا وأكثر اعتمادا على النفط و يصبح عرضة لتقلبات أسعاره خاصة وأن السوق النفطي من أكثر الأسواق تقلبا، مما يجعل الحكومات أمام تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة خاصة في إدارة الإيرادات المتزايدة من المورد الطبيعي بكفاءة عالية لتجنب سوء التسيير والفساد.

2.1. أهمية النفط وعلاقته بالسلوك الدوري للسياسة المالية في الجزائر:

يعتبر النفط في الجزائر مصدرا أساسيا لتمويل الميزانية الحكومية لأن الإيرادات غير النفطية لا تزال محدودة كما يظهر في (الشكل رقم 01)، غير أن الإيرادات النفطية تتميز بعدم الاستقرار نظرا للتقلب الشديد لأسعار النفط في الأسواق العالمية كما هو مبين في (الشكل رقم 02).

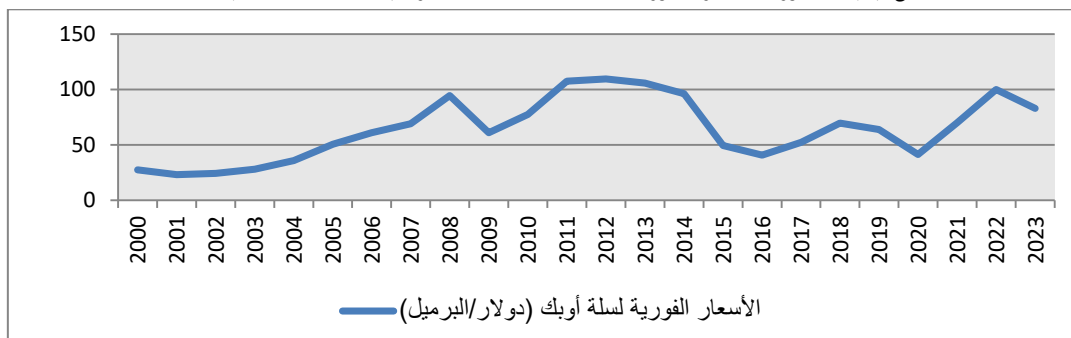
الشكل (1) : هيكل إيرادات ميزانية الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات - (الديوان الوطني للإحصائيات، الصفحات 246-248).

- (قوانين المالية، 2021، 2022، 2023)

الشكل (2) : تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات - (صندوق النقد العربي، 2000-2022)

- (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ماي 2024، صفحة 35)

في عام 2000 بلغت نسبة الجباية النفطية إلى مجموع الإيرادات 74.34% وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في نفس السنة والتي بلغت 27.6 دولار للبرميل مقارنة بالسنوات السابقة، غير أنها انخفضت في السنتين الموالتين لتبلغ 58.81 % في سنة 2002 نظرا لانخفاض أسعار النفط في سنة 2001 نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وأحداث 11 سبتمبر التي استهدفت برجي التجارة العالمية في نيويورك، واتخاذ أوبك قرار الالتزام برفع حصص الإنتاج بـ 500 ألف برميل يوميا (بلعزوز و ضالع، 2018، صفحة 197)، لكن سرعان

ما ارتفعت حصة الجباية النفطية من مجموع الإيرادات تماشيا مع التزايد المستمر في أسعار النفط خلال الفترة ما بين سنتي 2003 و 2008 لتصل إلى 74.56% في سنة 2006، حيث عرفت هذه الفترة تضاعف في سعر برميل النفط ليصل إلى 94.4 دولار للبرميل في سنة 2008 بسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط خاصة طلب أمريكا، الصين والهند. لكن قبل نهاية هذه السنة ألفت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية وتحاولت الأسعار إلى 61 دولار للبرميل في سنة 2009، وبداية من سنة 2010 اتجهت الإيرادات العامة نحو الارتفاع بعد تعافي أسعار النفط إلى غاية سنة 2014 أين بدأت الأسعار في التراجع لتصل إلى 40.7 دولار للبرميل في سنة 2016 نظرا لتخمة النفط الخام المعروض في الأسواق. لكن الملاحظ أن الإيرادات العامة لم تتأثر كثيرا بهذا الانخفاض في الأسعار واستمرت في الزيادة على الرغم من انخفاض نسبة الجباية النفطية منها، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الإيرادات العادية (الجباية العادية+إيرادات أخرى) التي بدأت تزداد حصتها من الإيرادات العامة بداية من سنة 2012 لتصل إلى 61.85% في سنة 2019، نظرا للإجراءات التي اتخذتها الدولة لتغطية العجز الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية منها التدابير الجبائية و الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمارات المنتجة أهمها ما ورد في القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار خلال هذه الفترة، قبل أن تنهار أسعار النفط مجددا في سنة 2020 لتبلغ 41.5 دولار للبرميل نتيجة انتشار فيروس كورونا والتدابير الوقائية التي فرضتها معظم دول العالم، وتعود الإيرادات العامة للارتفاع لانتعاش أسعار النفط التي وصلت إلى 100.1 دولار للبرميل في سنة 2022 نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، لترتفع الإيرادات النفطية في سنة 2023 بأكثر من 50% عن سنة 2020 (حسب قانون المالية 2023).

وتقوم السياسة المالية المسيرة للاتجاهات الدورية بنقل هذه التغيرات في أسعار النفط إلى التقلبات في دورة الأعمال من خلال التوسع المالي في أوقات ارتفاع أسعار النفط والانكماش المالي في أوقات انخفاضها، ولمعرفة مدى مسيرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية نقوم بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار النفط للفترة من 2000 إلى 2023 من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل متغيرين.

قمنا بجمع بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من البنك الدولي، الإنفاق العام الاسمي من الديوان الوطني للإحصائيات وقوانين المالية، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك من بنك الجزائر، وتم حساب الإنفاق العام الحقيقي بقسمة الإنفاق العام الاسمي على المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، ثم قمنا بإدخال البيانات في برنامج spss وتحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (01) : يمثل نتائج (مصفوفة الارتباطات) معامل الارتباط بيرسون

Corrélations			
	الانفاق العام الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	أسعار النفط
أسعار النفط	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 ,496* 24	1 ,496* 24
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 ,014 24	,496* ,014 24
الانفاق العام الحقيقي	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,872** ,000 24	,872** ,000 24

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss 27 في حساب هذه الأرقام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك:

- ارتباط طردي موجب قوي بين الإنفاق العام الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معامل الارتباط بينهما يساوي 0.87).

- ارتباط طردي موجب قوي بين الإنفاق العام الحقيقي وأسعار النفط (معامل الارتباط بينهما يساوي 0.71).
 - وارتباط طردي موجب متوسط القوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط (معامل الارتباط بينهما يساوي 0.49).
- مما يؤكد أن السياسة المالية في الجزائر مسيطرة للتقلبات الدورية خلال هذه الفترة.

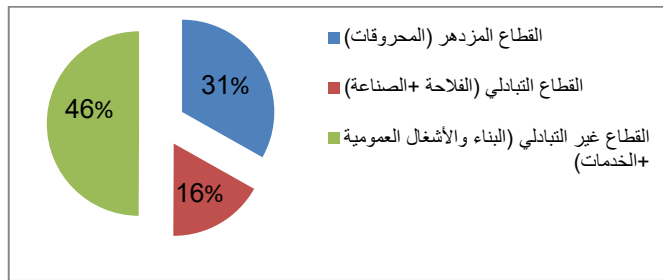
2. تحليل أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر

1.1. إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي:

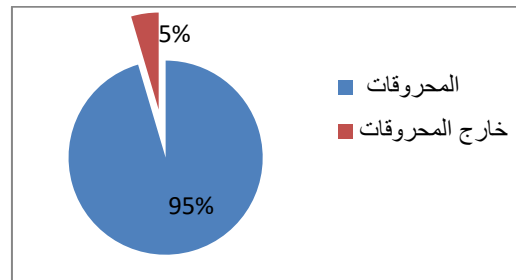
من أعراض إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي هو الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية (القطاع المزدهر) وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (القطاع التبادلي)، ويظهر ذلك من خلال الشكلين المواليين:

الشكل (3): متوسط نسبة الصادرات خلال

الشكل (4): متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج



المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات
(المديرية العامة للتقدير والسياسات)



المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات
(بنك الجزائر، 2008-2023)

الملاحظ من الشكل رقم 03 هيمنة المحروقات في هيكل الصادرات حيث تجاوزت 95% مقارنة بالصادرات خارج المحروقات التي لا تمثل إلا نسبة 05% فقط من إجمالي الصادرات وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث حافظت صادرات المحروقات على نفس النسبة تقريبا من سنة 2000 إلى غاية انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 أين بدأت الصادرات خارج المحروقات في التحسن غير أنها لم تتجاوز 11.66% كأعلى نسبة لها في سنة 2021.

من خلال الشكل رقم 04 نلاحظ أنه خلال العقدين الماضيين يمثل متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات (القطاع المزدهر) نسبة هامة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يساهم القطاع غير التبادلي والذي يشمل قطاعي الخدمات والأشغال العمومية بأكبر حصة في هيكل الناتج، فيما لا يمثل القطاع التبادلي والذي يشمل قطاعي الفلاحة والصناعة إلا النسبة الأقل من نمو الناتج.

خلال الفترة من 2000-2014 كان متوسط نسبة مساهمة القطاع غير التبادلي في نمو الناتج 42% ونسبة القطاع المزدهر 37% وتفسر هذه النسبة باستفادة القطاع غير التبادلي من البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تم تمويلها بعائدات المحروقات التي شهدت انتعاشا خلال هذه الفترة، غير أن هذا النمو كان على حساب القطاع التبادلي الذي ساهم بنسبة 14% فقط.

أما خلال الفترة من 2015-2023 فتراجعت نسبة مساهمة القطاع المزدهر إلى 20% نتيجة انخفاض أسعار النفط، بينما عزز القطاع غير التبادلي مكانته في مساهمة الناتج إلى نسبة 54%، ويمكن تفسير هذه النسبة بالنمو المتسارع لقطاع الخدمات لاسيما الخدمات التجارية (المطاعم، الفنادق، النقل والمواصلات...) حيث تجاوزت نسبة مساهمتها في نمو الناتج 26%، واستمرار المشاريع التنموية قيد الانجاز حيث ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 12% في هيكل الناتج، كما بقي القطاع التبادلي يساهم بأقل نسبة في النمو والتي لم تتجاوز 18% على الرغم من تحسن قطاع الفلاحة خلال هذه الفترة غير أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب.

ومن خلال هذه المؤشرات يمكن القول أن المرض الهولندي قد تغلغل الاقتصاد الجزائري وأثر سلبا على القطاع الصناعي الذي لم تتجاوز متوسط نسبة مساهمته في نمو الناتج 6% خلال الفترة المدروسة، وحسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لسنة 2022 المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 150 دولة تمت دراستها مما يدل على انخفاض تنافسية إنتاجها الصناعي (Competitive Industrial Performance, 2024).

2.2. ضغوطات الإنفاق في أوقات الانتعاش:

يمكن إرجاع عوامل تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة: المحدد الاقتصادي والمذهبي يتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي يتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، المحدد المالي يتمثل في البسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات (Chibi, Benbouziane, and Chekouri, 2010, p. 02). والجدول الموالي يوضح تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر مقارنة بتطور أسعار النفط.

جدول رقم (2): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفترة	2004-2000	2009-2005	2014-2010	2019-2015	2023-2020
الإنفاق العام (مليار دج)	7578	16051	30398	37709	37976
متوسط أسعار النفط (دولار/ب)	27.84	67.22	99.3	55.28	73.62

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات - (الدوان الوطني للإحصائيات، صفحة 246)

- (صندوق النقد العربي، 2000-2022)

وفي قراءة للجدول أعلاه يظهر أن الإنفاق العام عرف تزايدا مستمرا وتضاعف في القيمة من فترة لأخرى فقد تم إنفاق 7578 مليار دج في الفترة الأولى ليرتفع إلى 30398 مليار دج في الفترة الثالثة أي تزايد بمقدار 4 أضعاف خلال 15 عاما، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط بأكثر من 3 أضعاف خلال نفس الفترة مما يؤكد دورية السياسة المالية في الجزائر، فالملاحظ ومن خلال صرف هذه المبالغ الكبيرة أن الجزائر كانت تحت ضغوطات إنفاق لاسيما بعد انتعاش أسعار النفط الذي أعطى نوعا من الراحة المالية أتاحت لها الشروع في تطبيق برامج تنمية، وانهاج سياسة مالية توسعية.

-الفترة (2004-2000): تزامنت هذه الفترة مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان خيارا ضروريا لإعادة الثقة للجزائريين نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات، والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج منها نسبة 40.1% موجهة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، 38.8% موجهة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، وباقي النسبة لدعم قطاع الفلاحة والإصلاحات (بوفليخ، 2013، صفحة 46)، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع نفقات تسديد فوائد الدين العام، مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية وزيادة مختلف الإعانات، إضافة إلى فتح مناصب جديدة للتوظيف (قداوي، 2017، صفحة 195).

-الفترة (2009-2005): خصصت الجزائر غلafa ماليا قدره 4202.7 مليار دج للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وجهت نسبة 45.5% منه لتحسين ظروف معيشة السكان من خلال (إنجاز مليون وحدة سكنية، التربية الوطنية والتعليم العالي، تزويد السكان بالمياه...)، ونسبة 40.5% موجهة إلى قطاع تطوير الهياكل القاعدية تم توزيعها على قطاعات النقل، الأشغال العمومية منها مشروع الطريق السيار شرق غرب، المياه وتهيئة الإقليم، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير في تسديدات الدين العمومي لاسيما التسديد المسبق للديون التي تم الشروع فيها سنة 2004، وتسديد تسبيقات بنك الجزائر المقدرة بـ 608 مليون دينار سنة 2007 (المديرية العامة للتقدير والسياسات)، كما تم رفع الأجر القاعدي سنة 2007 لترتفع نفقات أجور مستخدمي الوظيفة العمومي بـ 876 مليار دج سنة 2009 (قداوي، 2017، صفحة 196).

-الفترة (2014-2010): ابتداء من سنة 2010 انطلق البرنامج الخماسي الذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج تم تقسيمها على ثلاثة برامج فرعية (برنامج تحسين ظروف معيشة السكان 45.42%، برنامج تطوير الهياكل القاعدية 38.52%، برنامج دعم التنمية الاقتصادية 16.05%) (بوفليخ، 2013، الصفحات 47-48)، وأهم ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع نفقات التحويلات الاجتماعية حيث بلغت 8278.6 مليار دج (عمارة، 2019، صفحة 66)، خاصة تلك الموجهة لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع جراء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد سنة 2011 بسبب ارتفاع أسعار هذه المواد والتي تزامنت مع الاضطرابات التي عرفتتها مختلف البلدان العربية، بالإضافة

إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب التي تجاوزت نسبة 23 % من إجمالي النفقات في متوسط هذه الفترة نتيجة رفع الأجر القاعدي سنة 2010 وإضرابات النقابات العمالية وفتح مناصب عمل جديدة.

- الفترة (2015-2019): استمرت الجزائر في الإنفاق بمقدار زيادة 7 آلاف مليار دج عن الفترة السابقة، حيث خصصت 22100 مليار دج لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي تم الشروع في تنفيذه سنة 2015، غير أن استمرار انخفاض أسعار النفط في نفس السنة أدى إلى تبني الجزائر إجراءات ترشيد الإنفاق العام وتم قفل حساب هذا البرنامج في نهاية 2016 وفتح حساب برامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة 2017-2019، إضافة إلى تجميد المشاريع التي لم يتم الشروع في تنفيذها، كما تراجعت نفقات التحويلات الاجتماعية خلال سنتي 2016 و 2017 إضافة إلى تجميد التوظيف خلال هذه الفترة، وهذا ما يفسر عدم ارتفاع الإنفاق العام بوتيرة الفترات السابقة كما أن السياسة المالية كانت أقل مسيطرة لتقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة.

- الفترة (2020-2023): شهدت بداية الفترة تناقص في الإنفاق تبعاً لانخفاض أسعار النفط في سنة 2020، لتعود للارتفاع بمقدار يقارب 3 آلاف مليار دج في سنة 2022 لانتعاش أسعار النفط بداية من سنة 2021، وأهم ما يميز هذه الفترة هو تخصيص أضخم ميزانية منذ الاستقلال تقدر بـ 13786 مليار دج لسنة 2023 وذلك بغرض الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وما كان بارزاً ارتفاع نفقات زيادة الأجور ومنحة البطالة، و نفقات الدعم الحكومي المقدّر بـ 2714 مليار دج بالإضافة إلى زيادة نفقات مرافقة المؤسسات الصغيرة والناشئة التي تراهن عليها الجزائر، كما أن النفقات العمومية ستبلغ خلال السنوات 2024، 2025، 2026 ما مقداره 15275 مليار دج، 15900 مليار دج و 15705 مليار دج على التوالي (عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024، 2023)

3.2. الفساد:

رغم المداخل الهائلة واستمرار حكم الرئيس السابق للجزائر عشرون عاماً إلا أنه لم يستطع الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي الذي كان أرضاً خصبة لتفشي الفساد، وأصبحت هذه العائدات حكراً على فئة صغيرة من رجال الأعمال كانوا مقربين من دائرة الحكم مما جعل البلاد تدخل في أزمة اقتصادية، والجدول الموالي يظهر ترتيب الجزائر حسب مؤشر الفساد العالمي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية مركزة في تصنيفها للدول على البيانات المرتبطة بالفساد كالرشوة واختلاس المال العام واستغلال السلطة لمصالح شخصية، حيث أن الدرجة 0 تعني فساد أكبر والدرجة 100 تعني فساد أقل.

جدول رقم (3) : تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الترتيب/	94	100	88	108	112	105	106	104	117	116	104
عدد الدول	177	175	168	176	180	180	180	180	180	180	180
الدرجة	36	36	36	34	33	35	35	36	33	33	36

المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى بيانات (منظمة الشفافية الدولية)

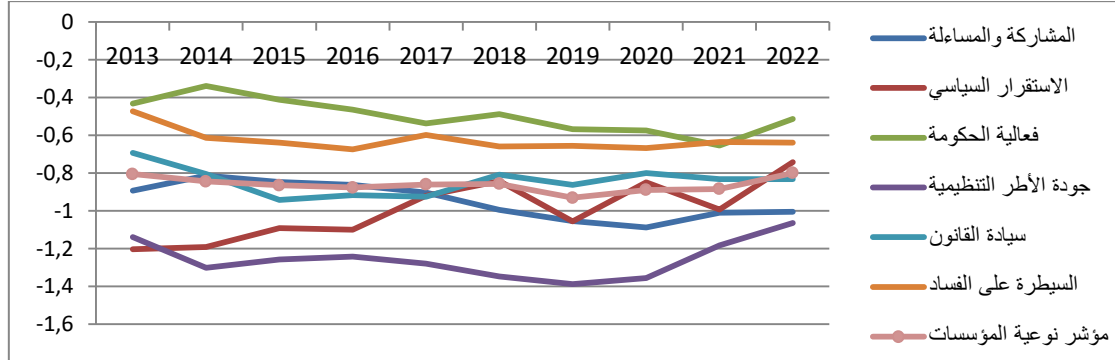
الملاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من بين الدول الأكثر فساداً في العالم، فقد تجاوزت المرتبة المائة في السنوات الأخيرة واحتلت المرتبة 117 من أصل 180 دولة في سنة 2021 وبدرجات متدنية جداً بين 33 و 36 درجة، وهذا نظراً لبروز العديد من قضايا الفساد بداية من فضيحة القرن مجمع الخليفة الذي كان يضم بنك الخليفة وشركة طيران وقناة تلفزيونية، هذه الإمبراطورية التي نمت بسرعة وانهارت بشكل أسرع، فحسب تقارير إعلامية تسبب إفلاس بنك الخليفة في سنة 2003 بخسائر تقدر بما بين 1.5 و 5 مليار دولار للدولة والمساهمين خاصة وأن المؤسسات العمومية كانت من أكبر المودعين لدى هذا البنك، كما تعتبر قضية مشروع الطريق السيار شرق غرب من أكبر قضايا الفساد في البلاد الذي أحدث حالة من الجدل حول التكلفة الحقيقية للمشروع التي استقرت عند نهايته بـ 13 مليار دولار، في حين قدرها الخبراء فعلياً بـ 9 مليار دولار (قادة، 2019، صفحة 6) ، كذلك قطاع المحروقات لم يسلم من فضائح الفساد في قضية سوناطراك التي تضمنت إبرام صفقات مخالفة للتشريع مع الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة،

وفي سنة 2018 تم الكشف عن قضية فساد أخرى بطلها كمال شيخي الملقب بالبوشي غرضها إدخال 701 كغ من الكوكايين إلى الجزائر كانت مخبأة في شحنة من اللحوم المجمدة قادمة من البرازيل.

4.2. ضعف المؤسسات:

يقاس مؤشر نوعية المؤسسات بالمتوسط الحسابي لستة معايير تصدر عن البنك الدولي، وتكون قيمة المؤشر محصورة بين القيمة (2.5) التي تعبر عن أعلى أداء و القيمة (− 2.5) التي تعبر عن أضعف أداء للمؤسسات.

الشكل (5) : تطور مؤشر نوعية المؤسسات في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: إعداد الباحثان استنادا على (Les données ouvertes de la Banque mondiale)

الملاحظ من الشكل أن قيمة مؤشر نوعية المؤسسات تتراوح بين (− 0.79 و − 0.93) خلال هذه الفترة وهذا يدل على الأداء الضعيف للمؤسسات الجزائرية، نظرا للضعف الكبير في كل المعايير لاسيما معيار جودة الأطر التنظيمية، معيار الاستقرار السياسي، المشاركة والمساءلة وسيادة القانون، وهذا راجع إلى أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، إن هذا الضعف في الإطار المؤسسي أعطى فرصة لأصحاب المصالح التصرف في الإيرادات أوقات انتعاش أسعار النفط بما يناسب سياستهم و استمراريتهم دون استثمارها بفعالية، مما يجعل السلطة الحاكمة الإعلان عن التقشف في أوقات انخفاض أسعار النفط ما يؤدي إلى سياسة مالية مسيطرة للتقلبات الدورية، كما يعبر تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي وعزوف الأفراد التعامل تحت منظومة المؤسسات الرسمية عن الضعف المؤسسي في الجزائر.

5.2. قيود الاقتراض في أوقات الركود:

أدى انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014 إلى دخول البلاد في أزمة ركود اشتدت في سنة 2016 وازدادت أكثر حدة في سنة 2020 نتيجة اضطراب سوق النفط أعقاب جائحة كوفيد 19، هذه الفترة من الركود كشفت عن مدى ضعف المالية العامة في الجزائر تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة أدت إلى التآكل السريع في المدخرات المالية للدولة (صندوق ضبط الإيرادات)، فضلا عن تعليق العديد من المشاريع العامة قيد التنفيذ في ظل ندرة مصادر التمويل البديلة.

حيث تم تمويل عجز الخزينة العمومية من صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 2016 ليصل رصيد هذا الأخير إلى الصفر في سنة 2017، وفي ذات السنة تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال قيام بنك الجزائر بشراء مباشرة سندات الخزينة العمومية بموجب المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض لغرض تغطية عجز الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، بلغ حجم التمويل غير التقليدي 6556 مليار دج مابين سنتي 2017 و 2019 (قدي، 2022، صفحة 372)، وفي سنة 2020 بلغ احتياج تمويل الخزينة ذروته بمقدار 2198 مليار دج لينخفض في سنة 2021 إلى 1589 مليار دج حيث تم تمويل عجز هاتين السنتين عن طريق أرباح بنك الجزائر والسوق البنكية أو ما يسمى بالادخار. وبذلك استبعدت الجزائر التمويل الخارجي تحت عدة قيود منها:

- الديون الثقيلة مع صندوق النقد الدولي خلال التسعينات واعتزاز الجزائر بالتخلص من المديونية بالدفع المسبق لها مع تكرار السلطات في خطاباتها على أن تراكم الديون يضر بالسيادة الوطنية.

- الاقتراض من البنوك الأجنبية يمنع الجزائر من توضيح مواقفها السياسية خاصة اتجاه القضية الفلسطينية والصحراء الغربية (Agence France Presse, 2020)

- الجزائر غير مصنفة ائتمانيا من طرف وكالات التصنيف الائتماني العالمية الثلاث (ستاندرد آند بورز، موديز، فيتش) ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف قواعد الإفصاح المالي والمحاسبي الذي يسمح بالوصول السهل للمعلومات، واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى محدودية المتدخلين في السوق المالي المحلي (عروسي و ببي، 2022، صفحة 704).

في سنة 2012 حصلت الجزائر على أول تصنيف ائتماني من طرف وكالة التصنيف الصينية Dagong ثم تصنيف وكالة IHS في سنة 2019.

جدول رقم (4) : التصنيف الائتماني للجزائر خلال الفترة (2012-2021)

الفترة	2015-2012	2017-2016	2019	2021-2020
وكالة التصنيف	BBB-/مستقر	BB+/مستقر	/	/
وكالة Dagong	/	/	BB+/سليبي	B+/سليبي
وكالة IHS	/	/	BB+/سليبي	B+/سليبي

المصدر: إعداد الباحثان استناد على:- (عروسي و ببي، 2022، الصفحات 704-705)

- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 19)

خلال الفترة 2015-2012 منحت الوكالة الصينية الجزائر تصنيف-BBB مع نظرة مستقبلية مستقرة والتي تعني أن هناك قدرة كافية على السداد، هذا التصنيف يعكس ملاءة الجزائر واستقرار وضعها السياسي مع ارتفاع احتياطياتها من النقد الأجنبي في ظل انتعاش لأسعار النفط، كما عرفت معدلات النمو ارتفاعا خلال هذه الفترة تراوحت بين 3.4 و 3.8%، وفي سنتي 2016 و 2017 تراجع تصنيف الجزائر إلى BB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة والتي تعني احتمالية السداد مع المخاطرة، وهذا راجع إلى التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط على الملاءة المالية وارتفاع نسبة الدين العام الداخلي بالإضافة إلى حالة من عدم الاستقرار نتيجة تدهور الوضعية الصحية للرئيس وتفشي ظاهرة الفساد (dagong global credit rating co.ltd).

في سنة 2019 منحت وكالة IHS الجزائر تصنيف BB+ مع نظرة مستقبلية سلبية نظرا للوضع السياسي في البلاد جراء الحراك الشعبي الذي أثار العديد من ملفات الفساد، ليستمر في التراجع خلال السنتين 2020 و 2021 إلى تصنيف B+ مع نظرة مستقبلية سلبية والتي تعني احتمالية عدم السداد مع مخاطر مرتفعة، وهذا راجع لنفاذ صندوق ضبط الإيرادات واستنزاف احتياطيات الجزائر من النقد الأجنبي إلى 48 مليار دولار بعدما كانت 178 مليار دولار في سنة 2014، مع انخفاض غير مسبوق في معدل النمو إلى مقدار -5.1 % في سنة 2020 نتيجة الصدمة النفطية السلبية.

3. آليات مواجهة التقلبات الدورية في الجزائر

لجعل السياسة المالية معاكسة للتقلبات الدورية يمكن اتخاذ بعض الآليات المتكاملة فيما بينها نذكر منها:

1.3. تحقيق الانضباط المالي (الموازني):

يعد أسلوب الانضباط المالي أحد المداخل المعتمدة لترشيد النفقات العامة ويقصد به السياسة التي تهدف إلى تخفيض كل من عجز الموازنة العامة والدين العام المتراكم مما يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، أي تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المتاحة وليس حسب حاجة وحدات الإنفاق المختلفة وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ذلك الإنفاق. ويمكن اتخاذ تدابير تحقيق هذا الانضباط من خلال:

1.1.3. ضرورة تصميم قاعدة مالية واضحة:

يعرف صندوق النقد الدولي القواعد المالية بأنها قيود طويلة الأمد على السياسة المالية من خلال وضع حدود رقمية على مجملات الموازنة مثل مستوى الدين العام، العجز ونمو النفقات، وتكون هذه القواعد أكثر فاعلية عندما تتميز بالبساطة والمرونة والقابلية للتطبيق، و بالنسبة للجزائر فإن هذه القواعد من شأنها أن تساعد في حماية المالية العامة من تقلبات أسعار النفط ومعالجة ميل سياستها المالية المسيرة للتقلبات الدورية.

أول قيد قانوني كان في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 في المادة 25 منه يضع حد أدنى لرصيد صندوق ضبط الموارد المقدر بـ 740 مليار دينار، هذا الصندوق الذي يستخدم كآلية لادخار جزء من الإيرادات النفطية، تم استخدامها في تسديد الدين العام وتمويل عجز الميزانية، غير أن احتياجات التمويل بعد الصدمة النفطية سنة 2014 أدت إلى إلغاء هذا الالتزام في قانون المالية 2017، وما ساهم في هذا الإلغاء هو رفع السعر المرجعي للموازنة إلى 50 دولار في ذات السنة بعد ما كان 37 دولار للبرميل، كما أن استخدامه لم يكن محكوما بقاعدة مالية واضحة.

كما نصت المادة 03 من القانون العضوي الجديد 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية على شرط يعبر عن الانضباط المالي، المتمثل في سعي الحكومة في إطار تسيير المالية العامة إلى إعطاء الأولوية لتغطية نفقاتها الجارية بالإيرادات العادية غير النفطية ونسبة التغطية تحدد عن طريق قانون المالية، غير أنها لا تعتبر كافية لعدم فرضها قيودا على نسبة التغطية، كما نصت المادة 05 من نفس القانون على أن إعداد الميزانية والمصادقة عليها وتنفيذها يجب أن يكون يتماشى مع المسار المستدام المحدد في إطار الميزانية متوسطة المدى، وهذا ما يبين أن هناك أولوية سياسية صريحة للحفاظ على الاستدامة المالية.

وقد قام خبراء صندوق النقد الدولي باقتراح قاعدة مالية مزدوجة تجمع بين قاعدة إجمالي الدين وقاعدة الحد الأدنى للادخار مناسبة للجزائر وأهدافها الطويلة المدى، بحيث أن الامتثال لهذا المقترح يحتاج فترة انتقالية مدتها 08 سنوات وبناءً على افتراض أن متوسط أسعار النفط سيصل إلى 77 دولار للبرميل خلال الفترة 2022-2027 تم تقدير:

- الحد الأقصى للدين بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

- إجمالي الاحتياطي المالي المطلوب بنسبة 39% من الناتج المحلي الإجمالي وهو (الفرق بين الحد الأقصى للدين أي 70% ومستوى الدين الأولي الذي من شأنه أن يغطي الدين أقل من الحد الأقصى على المدى المتوسط بدرجة ثقة تقدر بـ 95%)، وهذا يعني أنه إذا بلغ الدين نسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي فمن المرجح أن يظل أقل من 70% من الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95% على مدى 06 سنوات).

- الحد الأدنى للادخار (عائدات النفط المتراكمة) بنسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقصد بقاعدة الدين الإجمالي أعلى مستوى آمن للدين بالنظر إلى الحد الأدنى للادخار لضمان بقاء إجمالي الدين أقل من الحد الأقصى على المدى المتوسط مع احتمالية عالية.

جدول رقم (5) : تقدير المسار المالي الانتقالي للجزائر المبني على القواعد.

القواعد (% من م ن م)	الاحتمال 1 (توفير أقل)	الاحتمال 2 (حالة التوازن)	الاحتمال 3 (توفير أكثر)
الحد الأقصى للدين (1)	70	70	70
الاحتياطي المطلوب (2)	39	39	39
الحد الأدنى للادخار (3)	9 (المدة 06 سنوات، المتوسط المتحرك لأسعار النفط لمدة 03 سنوات، درجة الثقة 80%)	16 (المدة 06 سنوات، المتوسط المتحرك لأسعار النفط لمدة 05 سنوات، درجة الثقة 80%)	24 (المدة 06 سنوات، المتوسط المتحرك لأسعار النفط لمدة 05 سنوات، درجة الثقة 90%)
قاعدة الدين الإجمالي = (1) - (2) - (3)	40	48	56

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على (IMF, 2023, p. 20)

وبمجرد تخفيض الديون وتراكم مستوى كاف من الادخار بعد فترة انتقالية مدتها 10 سنوات يمكن للسلطات الجزائرية وضع قاعدة واحدة متكاملة تساوي الفرق بين إجمالي الديون وأصول صندوق ضبط الإيرادات، التي تسمح بالزيادة في الديون طالما أن هناك توفير أكثر.

2.1.3. ترشيد الإنفاق العام:

يرى كثر أن فترة الانتعاش لا الركود هي الوقت المناسب للتقشف لذلك لا بد من تخفيض الإنفاق أوقات الازدهار، لتجنب الاختلال في سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر سلبا على الصادرات غير النفطية، ومن أبرز أساليب تخفيض الإنفاق التخلي عن بعض المرافق العمومية للقطاع الخاص ومنح استغلال بعضها للخواص بموجب عقود امتياز، إحالة الموظفين للتقاعد المبكر، استهداف دعم الفئات المحتاجة... وفي هذا الشأن اعتمدت الجزائر مسارا لترشيد الإنفاق العام ضمن الإستراتيجية المالية في آفاق 2035 يشمل ترشيد نفقات التسيير والتجهيز من خلال: (قدي، 2022، الصفحات 287-288)

- توجيه منح الدعم المباشر وغير المباشر لمستحقيه في شكل نقدي فالسعر الحقيقي للسلع والخدمات يجعل السوق يخضع لقانون العرض والطلب.

- جعل المؤسسات العمومية أكثر كفاءة لتفادي هدر الموارد البشرية والمادية من خلال إعادة هيكلتها.

- ربط المؤسسات الإستشفائية وهيئات الضمان الاجتماعي بعلاقة تعاقدية لغرض إلقاء المسؤولية على كل طرف في ترشيد الموارد المتاحة والفعالية في استخدامها.

- انسحاب الدولة من تسيير وتحديد التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري والتركيز على القطاعات الحساسة مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

- اللجوء المؤقت إلى تفضيل بعض المشاريع الكبرى على غيرها من حيث التمويل.

- مراجعة البرامج والمشاريع المنجزة سنويا تزامنا مع توقيت إعداد قانون المالية مع إعادة النظر الدورية (كل 05 سنوات) لنفقات التجهيز.

3.1.3. حوكمة الميزانية:

ترتكز حوكمة الميزانية على ثلاث مبادئ أساسية: الشفافية، المشاركة والمساءلة، فحسب آخر تقرير مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2021 (منظمة شراكة الموازنة الدولية، 2021، الصفحات 1-8) فإن الجزائر حصلت على درجات ضعيفة:

- درجة الشفافية 3 من 100، ترتيب 114 من 120 دولة.

- درجة المشاركة 0 من 100.

- درجة الرقابة 32 من 100 مقسمة بين درجة رقابة البرلمان 33 من 100 و درجة رقابة مجلس المحاسبة 28 من 100.

وأهم ما قامت به الجزائر إعداد أول موازنة مواطن بالتوازي مع مشروع قانون المالية 2021 ونشرها على الأنترنت.

رغم سعي الجزائر إلى تطبيق مبادئ حوكمة الميزانية من خلال إصدارها للقانون العضوي 18-15 المذكور أعلاه إلا أنها لازالت تواجه تحديات لتكريس هذه المبادئ على الواقع أهمها:

-إعداد وثائق الميزانية الموصى بها من طرف منظمة الموازنة الدولية ونشرها في وقتها المحدد على الموقع الإلكتروني الحكومي، مع شمولية المعلومات المتعلقة بالميزانية المقدمة في هذه الوثائق المتاحة للجمهور.

- تفعيل دور الجمهور ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة لرسم السياسات وتحديد أولويات الإنفاق، من خلال وضع آليات تجريبية لإشراكهم في صياغة الميزانية ورصد تنفيذها.

-مناقشة البرلمان لسياسة الميزانية قبل وضع مقترح الميزانية من طرف الحكومة واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة، فحص مقترح الميزانية ونشر التقارير وتحليلها، مع فحص تنفيذ الميزانية السنوية ونشر التقارير والنتائج عبر الأنترنت.

- التأكد من استشارة البرلمان عند قيام الحكومة بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الميزانية السنوية أو تخفيض أي إنفاق نظرا لعجز في الإيرادات أو إنفاق أي إيراد غير متوقع.

- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من طرف وكالة مستقلة.

4.1.3. التحول الرقمي للمالية العامة:

تشهد المالية العامة ثورة رقمية مثل إعداد الميزانية الإلكترونية، أنظمة دفع الضرائب الرقمية وتتبع الإنفاق العام على الأنترنت، بحيث تسمح هذه التقنيات الرقمية بتبسيط العمليات وخفض التكاليف مع تحسين دقة المعلومات وإمكانية الوصول إليها مما يعمل على تعزيز الشفافية

والمساءلة، فلا بد على الجزائر من تبني حلول رقمية لزيادة مستوى التحصيل الضريبي، وترشيد نفقات الدعم الاجتماعي التي تستحوذ على 30% من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن الفئات المحتاجة تضمن وصول الدعم لمستحقيه للحد من هدر الموارد وسوء الاستغلال.

2.3. تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي:

لا يكفي وضع التنويع الاقتصادي كهدف للجزائر وإنما يجب إيجاد الآليات الممكنة لتفعيله من خلال انتهاز الاستراتيجيات التالية:

1.2.3. تعزيز التوجه نحو الطاقات المتجددة:

إن الوضع الراهن لقطاع الطاقة في الجزائر يتطلب ضرورة استخدام الطاقات المتجددة، لأن انخفاض أسعار الطاقة بسبب الدعم الذي تتجه النسبة الأكبر منه إلى الفئات غير المستهدفة يؤدي إلى استنزاف الموارد وسوء استخدامها، والتأخر في استخدام الطاقة النظيفة تحت عدة قيود منها التكنولوجية والمالية والفنية، ففي سنة 2023 وحسب بيان السياسة العامة للحكومة بلغت الإعانات المباشرة وغير المباشرة للطاقة في الجزائر (الوقود، الكهرباء والغاز الطبيعي) ما يعادل 22.58% من الناتج الداخلي الخام وهي تكلفة مرتفعة بالنسبة للموازنة العامة لذلك يتطلب: (داود، 2017، صفحة 176)

-إصلاح آليات دعم مصادر الطاقة التقليدية من خلال إعادة صياغة سياسة الدعم لتحقيق نظام طاقي مستدام، مما يجعل الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية في وضع تنافسي وفقا لآليات السوق.

- تحفيز قطاع الطاقة المتجددة بمزايا ضريبية مثلا، كما يمكن دعمها بوضع أهداف وتحديد استراتيجيات وطنية للطاقة المتجددة. وفي هذا الشأن تستهدف الجزائر تحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية تقدر بـ 15000 جيجاوات مع حلول 2035 اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة، خاصة منها الطاقة الشمسية التي تراهن عليها الدولة بشكل كبير (صندوق النقد العربي، 2024، صفحة 25).

2.2.3. جلب الاستثمار الأجنبي المباشر:

استنادا لأحدث بيانات تقرير بيعة أداء الأعمال لعام 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة، أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا، مما يدل على تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر وهذا راجع إلى عدم وجود رؤية إستراتيجية طويلة المدى حول سياسة الاستثمار، من خلال الإخلال بمبدأ الاستقرار التشريعي نظرا للتغير المستمر في قوانين الاستثمار حيث تم إصدار 04 قوانين خلال الفترة من 1993 و2022 وتعديلها عشوائيا بموجب قوانين المالية، والإخلال بمبدأ المساواة وحرية الاستثمار من خلال قاعدة الشراكة 49/51 % التي عرفت الكثير من الانتقادات من طرف المستثمرين الأجانب والمحليين والهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار، ولندارك ذلك قام المشرع الجزائري في الآونة الأخيرة بإصلاحات قانونية يبعث من خلالها رسالة قوية للمستثمرين الأجانب تتمثل في: (الاستثمار الأجنبي في الجزائر، 2024)

- إلغاء قاعدة الشراكة 49/51 % بموجب قانون المالية لسنة 2020 وإبقائها فقط بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية وعمليات استيراد المواد الأولية والسلع والمنتجات المعدة لإعادة بيعها على الحالة، أما القطاعات الإستراتيجية حددها المرسوم التنفيذي 21-145 المؤرخ في 17 أفريل 2021 بالنشاطات التابعة لقطاع الطاقة والمناجم والصناعات الصيدلانية والنقل الخاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة 51%. -إصدار قانون الاستثمار الجديد 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 الذي يعزز تكريس مبادئ الاستثمار المتمثلة في حرية اختيار الاستثمار، الاستقرار التشريعي، الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات بين المستثمر الوطني والأجنبي، حماية حقوق الملكية الفكرية، مع إمكانية ضمان تحويل العائدات للمستثمر الأجنبي شرط أن لا تقل قيمتها عن 25% من التمويل المساهم به في مبلغ الاستثمار، كما يتضمن القانون ثلاثة أنظمة تحفيزية تدعم: القطاعات ذات الأولوية، المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، والاستثمارات ذات القدرة على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل.

غير أن جعل الجزائر كوجهة استثمارية يتطلب بذل المزيد من الجهود منها:

-وضع رؤية إستراتيجية واضحة وفعالة على المدى الطويل من خلال التحديد الواضح والدقيق لتحديات وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، بالتركيز على مكامن القوة والتقليص من نقاط الضعف بما يضمن التطوير المتواصل لبيئة ومحددات الاستثمار.

-التعامل مع تحسین مناخ الاستثمار على أنه عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب، ومرتبطة بالمنافسة والتغيرات الداخلية والخارجية التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين.

-تكتيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار من خلال إيجاد محتوى تسويقي على المستوى القطاعي والجغرافي للدولة.

-تكتيف الجهود لتقوية الحوكمة والحد من مخاطر الاستثمار التي تقف وراء تردد المستثمر الأجنبي على الرغم من توفر الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد.

-استخدام مشروعات البنية التحتية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

3.2.3. تبني الاقتصاد المعرفي والمؤسسات الناشئة:

أبدت الجزائر إرادة قوية في هذا الشأن من خلال استحداث وزارة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وإنشاء صندوق لتمويل هذه المؤسسات مع إنشاء المجلس الأعلى للابتكار، وقد أعطت هذه الإستراتيجية نتائج إيجابية حيث بلغ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 810 مؤسسة، وبذلك احتلت المرتبة الثانية إفريقيا سنة 2023 (countries-whith the top startups, 2023)، فحسب الخبراء فإن الجزائر بحاجة إلى 02 مليون مؤسسة ناشئة من أجل خلق نموذج اقتصادي جديد مبني على التنوع بعيدا عن الريع النفطي (مطهري، 2023، صفحة 139) من خلال إيجاد وسائل تمويل فعالة لهذه المؤسسات والبحث عن بدائل تسويقية أخرى لتوسيع حجم السوق، مع اكتساب الخبرات لتسيير المؤسسات باحترافية و تشجيع العمل الجماعي.

4.2.3. الاندماج في سلاسل القيمة العالمية:

إن التحول في نمط الإنتاج إلى سلاسل القيمة العالمية يفرض على الجزائر التكيف مع هذا التحول لغرض اكتساب مزايا هذا الاندماج في السلاسل، من خلال تقاسم المعرفة والتكنولوجيا، تنوع الصادرات، الكفاءة الجماعية، وتعزيز القدرة على المنافسة، فلابد على الجزائر أن تشارك في السلاسل بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمتنوعة التي تمنحها مجالا للارتقاء في هذه السلاسل بدلا من المشاركة بالمنتج الواحد (النفط) الذي يبقى مشاركتها محدودة، ولتحسين مستوى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يتطلب: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 6)

-رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية لزيادة مستوى الإنتاجية على ضوء التجربة الكندية.

-تحرير تجارة الخدمات إلى جانب تحرير تجارة السلع من شأنه الزيادة في مستوى القيمة المضافة والتعزيز من أداء السلاسل.

-العمل على تسهيل حصول المستثمرين المحليين والأجانب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

-الاستثمار في الموارد البشرية بالرفع من جودة التعليم وتدريب الخريجين بما يتلاءم مع متطلبات أسواق العمل.

-إتباع السياسات الهادفة إلى الحد من الاختلال في سعر الصرف.

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمكن القول أن مساهمة السياسة المالية للتقلبات الدورية سببها ضغوطات الإنفاق في أوقات الازدهار وقيود الاقتراض في أوقات الركود، كما أن وفرة الموارد والمرض الهولندي تؤدي إلى هذه الدورية من خلال جعل الاقتصاد أقل تنوعا وأكثر حساسية لتقلبات أسعار المورد الطبيعي.

- هناك ارتباط طردي موجب قوي بين الإنفاق العام الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وارتباط طردي موجب قوي بين الإنفاق العام الحقيقي وأسعار النفط مما يؤكد دورية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

- تعود أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر إلى ضعف المؤسسات التي كانت أرضا خصبة لسيطرة أصحاب المصالح وانتشار الفساد، وعدم السيطرة على الإنفاق أوقات الانتعاش تحت ضغط عدم زعزعة الاستقرار في البلاد والحفاظ على الطابع الاجتماعي الموروث للدولة، مع صعوبة الحصول على التمويل أوقات الركود لضيق السوق المالي المحلي واستبعاد التمويل الخارجي تحت قيود سياسية بالإضافة إلى انخفاض التصنيف الائتماني للجزائر أوقات انخفاض أسعار النفط.

- الجزائر بحاجة إلى تصميم قاعدة مالية واضحة وصارمة تحقق من خلالها الاستقرار والاستدامة المالية وتعزز من شفافية ومصادقية المالية العامة وتسهل الوصول إلى الأسواق، بوضع حد أدنى للدخار لمواجهة صدمات أسعار النفط، ومستوى آمن من الدين الذي من شأنه يمنع من وصول

الدين إلى مستوى غير مستدام على المدى المتوسط وبدرجة عالية من الثقة، على ضوء المقترح أعلاه على أن تكون القاعدة مصممة بأيادي جزائرية مبنية على خلفية علمية وليس على خلفية سياسية.

- يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال مواصلة الجهود بإزالة معوقات الاستثمار من أجل استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي لتحريك القطاعات الراكدة، والاستثمار في الطاقة النظيفة بوضع أهداف وتحديد استراتيجيات وطنية مع إصلاح آليات دعم الطاقة التقليدية، تبني الاقتصاد المبني على المعرفة ودعم المؤسسات الناشئة، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بأنشطة ذات قيمة مضافة عالية ومتنوعة.

مما سبق ومن أجل تغيير الجزائر لاتجاه سياستها المالية إلى المعاكسة للتقلبات الدورية نقترح التوصيات التالية:

- الشروع في إصلاحات لتحسين الجودة المؤسسية للحد من نقاط الضعف للدولة على المستويين الوطني والدولي لتشجيع الاستثمار والادخار، لاسيما الإصلاح الأهم المتمثل في إرساء سيادة القانون الذي يمكن من خلاله جذب رؤوس الأموال الأجنبية والوصول إلى الأسواق الدولية، بالإضافة إلى المساءلة ومكافحة الفساد ودورها في تحقيق الانضباط المالي.

- المراجعة الجذرية لعمل صندوق ضبط الإيرادات وأسلوب إدارته وترشيده عميق لاستخدام موارده، من خلال الاستفادة من النماذج الرائدة في إدارة الصناديق السيادية.

- اتخاذ تدابير لتعميق السوق المالي المحلي لتحسين الوصول إلى التمويل أثناء فترات الركود على أن تكون هذه التدابير جنبا إلى جنب مع إجراءات التنويع الاقتصادي.

الإحالات والمراجع:

1. Agence France Presse. (2020, 05 02). Consulté le 07 09, 2024, sur <https://www.afp.com/>
2. Aizenman et al. (2007). economic growth with constraints on tax revenues and public debt. national bureau of economic research, Working Paper12750 , 1-28.
3. Alesina,Tabellini. (2005). why is fiscal policy often procyclical ? national bureau of economic research,Working Paper11600 , 1-33.
4. Alesina,Tabellini. (2005). Why is fiscal policy often procyclical? national bureau of economic research,Working Paper11600 , 1-33.
5. Avellan,Vuletin. (2015). Fiscal procyclicality and output forecast errors. Journal of International Money and Finance 55 , 193-204.
6. Chibi,Benbouziane,and Chekouri. (2010). the macroeconomic effects of fiscal policy shocks in algeria:an empirical study. Working paper 536 , pp. 1-27.
7. Competitive Industrial Performance. (2024, 06 28). Consulté le 07 09, 2024, sur UNIDO: <https://stat.unido.org/cip/>
8. Corden,Neary. (1982). booming sector and deindustrialisation in a small open economy. Economic Journal , 1-30.
9. countries-whith the top startups. (2023). Retrieved 07 03, 2024, from startup ranking: <https://www.startupranking.com/countries>
10. Coutinho et al. (2022). Limiting fiscal procyclicality:Evidence from resourse - dependent countries. Economic Modelling 106 , 1-17.
11. dagong global credit rating co.ltd. (s.d.). Consulté le 07 09, 2024, sur <https://www.dagongcredit.com/#/>
12. kaminsky, Reinhart,and Végh. (2004). when it rains, it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policier . national bureau of economic research, Working Paper 10780 , 1-37.
13. Les données ouvertes de la Banque mondiale. (s.d.). Consulté le 07 09, 2024, sur Groupe de la Banque mondiale: <https://data.albankaldawli.org/>
14. Manassé. (2006). Politique budgétaire procyclique:chocs,règles et institutions:un point de vue de mars. IMF Working Paper , 1-39.
15. Talvi,Végh. (2005). Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries. Journal of Development Economics 78 , 156-190.
16. الاستثمار الاجنبي في الجزائر. (2024). تاريخ الاسترداد 07 09, 2024, من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: [/https://aapi.dz/ar/investissement-etranger-en-algerie-ar](https://aapi.dz/ar/investissement-etranger-en-algerie-ar)
17. البشير عمارة. (2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة نور للدراسات الاقتصادية. المجلد 05. العدد 02 ، الصفحات 59-71.
18. الديوان الوطني للإحصائيات. حوصلة إحصائية من 1962-2020 ، الفصل 12: المالية العامة.
19. المديرية العامة للتقدير والسياسات. الحوصلة الاحصائية من 2000-2021.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. (2022). التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية.

21. بن علي بلعزوز، و دليلة ضالع. (2018). أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية- . العدد 28 ، الصفحات 193-212.
22. بنك الجزائر. (2008-2023). النشرات الاحصائية الثلاثية.
23. سعد الله داود. (2017). سياسات الطاقة المتجددة في ظل اشكاليات أسواق النفط. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
24. سميرة عروسي، و يوسف ببي. (2022). وكالة التصنيف الائتماني للدول العربية بين الواقع والحتمية. المجلد 09. العدد 01، الصفحات 695-714.
25. شهيدة قادة. (2019). التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد لآليات إنفاذه. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
26. صندوق النقد العربي. (2000-2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
27. صندوق النقد العربي. (2024). الطاقة المتجددة سلسلة كتيبات تعريفية العدد 55.
28. صندوق النقد العربي. (2019). موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
29. عبد القادر قداوي. (2017). النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا دراسة تحليلية قياسية. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
30. عبد المجيد قدي. (2022). الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية مناهج، تحديد واتجاهات معاصرة. تلمسان -الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
31. عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024. (04 11 2023). تاريخ الاسترداد 09 07 2024، من وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz>
32. قوانين المالية. (2021، 2022، 2023).
33. مطهري كمال. (2023). المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة. مجلة إضافات اقتصادية. المجلد 07. العدد 01. ، الصفحات 125-144.
34. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (ماي 2024). النشرة الشهرية .
35. منظمة شراكة الموازنة الدولية. (2021). مسح الموازنة المفتوحة للجزائر.
36. نبيل بوفليح. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. العدد 09 ، الصفحات 243-266.